ضوابط المقدم أداء في مدرسة القراءات في الغرب الإسلامي

إعداد:

أ.د/ محمد بوركاب

المؤتمر الدولي:

« مدرسة القراءات في الغرب الإسلامي »

تنظيم

كلية أصول الدين - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

التاريخ: 02 / 03 ماي 2023 م

إن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه فرشا وأصولا وأداء وتقديما وتأخيرا عند تعدد الأوجه في كلمة أو حرف لقارئ أو راوٍ.

والمراد بالأداء في اصطلاح القراء: ما كان من تفاوتٍ في مقدار المدود وإثبات الهمزات وتغييرها وإمالة الحروف وفتحها وغير ذلك مما ورد في الأصول وبعض الفرشيات، فكيف يؤتى بها أثناء القراءة والإقراء ؟

والمراد بالمقدم أداء: ترتيب الأوجه عند تعددها كتقديم وجه الإسكان على الاختلاس في كلمة "**نِعْمّا**" عند قالون

وأما أهل الأداء الذين يُرجع إليهم في ذلك، فهم: أهل الدراية من كبار القراء المتقدمين الذين تلقوا القراءات مشافهة بالسند المتصل إلى القراء العشرة المشهورين.

وإذا كانت أسانيد القرّاء كلها تلتقي عند القراء العشرة، فلماذا اختلف قراء الغرب الإسلامي عن قراء المشرق في المقدم أداء ؟ !

وما هي الضوابط التي اعتمدها أهل الغرب الإسلامي ؟ وما حكم التزامها والعمل بها أثناء القراءة والإقراء ؟

وأهم ما توصلت إليه:

أولا: أهم الضوابط التي اعتمدها أهل الغرب الإسلامي أحد عشر ضابطا، قابلة للزيادة

ثانيا: عند تعارض أهل الأداء في التقديم والتأخير، يراعى الترتيب التسلسلي لتلك الضوابط غالبا.

ثالثا: الخلاف في المقدم أداء، يدخل في الخلاف الجائز لا الواجب، فكل كافٍ شافٍ لأنه مبني على التيسير، ويندب مراعاته من جهة الرواية

رابعا: القصد من المقدم أداء التيسير وتدبر القرآن الكريم

الكلمات المفتاحية : القراءات، الأداء، المقدم، الضوابط

Controls of the Priority of Application in the Recitation's School in the Islamic West.

Prerared by:

Prof. Dr. Muhammed Bourkab

Allah -the Almighty- has ensured the preservation of His Book in terms of fundamentals, application, and what does not unite his rule, forward and late when there are many ways of recitation in a word or letter for a reciter or narrator.

And what is meant by application in the terminology of the reciters is: what was the difference in the amount of lengthening, confirming the "hamzat", changing them, tilting the letters, opening them, and other things that were mentioned in the fundamentals and some of what does not unite his rule, so how can they be given during reciting and teaching them applied?

What is meant by the priority in application is: arranging the ways of recitation when there are many of them, such as giving precedence to the way of recitation of "al-iskan" over embezzlement (al-ikhtilas) in the word "blessing" (ni'ema) at Qalun.

As for the people of application who are referred to in this, they are: the people of know-how among the advanced reciters who received the recitations orally with the chain of transmission connected to the ten famous reciters.

And if the chains of transmission of the reciters all agree with the ten reciters, then why did the reciters of the Islamic west differ from the reciters of the east in the application?

What are the controls adopted by the people of the Islamic west? And what is the ruling on adhering to it and acting upon it while reciting and teaching it applied ?

And the most important results I found:

First: The most important controls adopted by the people of the Islamic west are eleven, and it can be increased

Second: When the people of Application conflict with in forward and late, regard to submission and delay the sequential arrangement of those controls are often taken into account.

Third: The disagreement in the priority of application enters into the permissible disagreement, not the obligatory one, so all of them is sufficient because it is based on facilitation.

Fourth: The intention of the priority of application is to perform facilitation and meditate in the Holy Qur'an

Keywords: **Recitations**, **Application**, **The priority**, **Controls**.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه فرشا وأصولا وأداءً وتقديما وتأخيرا عند تعدد الأوجه في كلمة أو حرف لقارئ أو راوٍ.

والمراد بالأداء في اصطلاح القُرَّاء: ما كان من تفاوتٍ في مقدار المدود وإثبات الهمزات وتغييرها والإدغام بالغنّة وتركها، وإمالة الحروف وفتحها، وغير ذلك مما ورد في الأصول وبعض الفرشيات.

والمراد بالمقدم أداءً: ترتيبُ الأوجه عند تعددها كتقديم وجه الإسكان على الاختلاس في كلمة "نِعْمّا" عند قالون، وتقديم الإبدال على التسهيل في الهمز المزدوج عند ورش.

وإذا كانت أسانيدُ القرّاء كلها تلتقي عند القراء العشرة، فلماذا اختلف قُرّاء الغرب الإسلامي عن قراء المشرق في المقدم أداء ؟!

وما هي الضوابط التي اعتمدوها في ذلك ؟!

وما حكم التزامها والعمل بها أثناء القراءة والإقراء ؟! وما هي مقاصدها ؟!

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع دُرِس في رسالة علمية للأستاذ محمد سحيم بجامعة الأمير عبد القادر موسومة بـ:"**المقدم أداء عند القراء وتطبيقات ذلك قراءة نافع من طريق الشاطبية**" تحت إشرافي، وهي رسالة قيّمة في بابها أفدت منها ، ولكن يلاحظ عليها أمران:

الأول: يغلب على الضوابط أنها عامة في أكثر مسائل القراءات وليست خاصة بالمقدم أداءً.

الثاني: اقتصر في التطبيقات على قراءة نافع فارتأيت أن أزيد المسألة تحقيقا وتمحيصا، وأن أحصر الضوابط في مدرسة القراءات بالغرب الإسلامي وما يترتب على ذلك من آثار، سالكا في ذلك المنهج

الاستقرائي والتحليلي، معتمدا على أهم الكتب عند المغاربة، **كالتيسير وجامع البيان للإمام الداني، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي، والإقناع في القراءات السبع لابن خلف الأنصاري، وشرح الفاسي للشاطبية، وكتاب النشر للإمام الجزري، وغيث النفع للصفاقصي**، والنجوم الطوالع للمارغيني، وغيرها من الكتب في هذا الباب، وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الموضوع

المبحث الثاني:ضوابط المقدم أداءً

المبحث الثالث: حكم العمل بالمقدم أداءً ومقاصده.

نتائج البحث

المبحث الأول:

تعريف المقدم أداءً وعلاقته بالتواتر والتحريرات

المطلب الأول: تعريف الأداء وعلاقته بالتواتر:

أولا: تعريف الأداء لغة واصطلاحا:

أ- تعريفه لغة: القضاء والإيصال، فنقول: أدى دينه تأدية قضاه، وأدى الأمانة إلى أهلها أوصلَها [1].

وحروف الذكر أمانة، فالواجب تأديتها على أكمل وجه.

ب- تعريفه اصطلاحا: " القراءة بحضرة الشيوخ عقب الأخذ من أفواههم " [2] وهي الكيفية التي نزل بها القرآن من حيث النطق بحروفه وكلماته والوقوف عليها، التي أقرأ بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أصحابَه، لحديث ابن عباس -رضي الله عنه-: « فَقَرأه كما أَقْرأَه » أي: قرأه النبي -صلى الله عليه وسلم- على أصحابه كما أقرأه جبريلُ عليه السلام.

ثانيا: علاقة الأداء بالتواتر: اختلف العلماء في تواتر ما كان من قبيل الأداء في باب الأصول، كمراتب المدود، والهمز المفرد والمزدوج من حيث تحقيقه وتغييره، والفتح والإمالة ونحو ذلك، إلى عدة أقوال؛ أهمها أربعة، وهي:

1. ما كان قبيل الأداءِ واتّفق عليه القرّاءُ، فمتواترٌ وما اختلفوا فيه فليس بمتواتر، وهو ما يؤخذ من كلام أبي شامة [3].

2. المتواترُ: الفرشياتُ دون الأصول، وإليه ذهب الإمام ابن الحاجب، وتبعه في ذلك القاضي الإيجي [4] قال ابن الحاجب: " القراءات السبع متواترة في ما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها ".

---

[1]- انظر: مختار الصحاح، المصباح المنير مادة " أدى ".

[2]- انظر: الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية لسيف الدين الفضالي ص 158.

[3]- انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص 391 – 392.

[4]- انظر: شرح المختصر 469/1، وحاشية التفتزاني على شرح القاضي عضد الدين لمختصر المنتهى 21/2.

3. القراءات العشر متواترة فرشيا وأصولا، ويلحق بذلك ما كان من قبيل الأداء، وإليه ذهب فريق من القرّاء والأصوليين [5]، وهو ما تميل إليه النفس، ويشهد له عموم النصّ وعمل الصحابة:

1- قول تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ حَافِظُون ﴾ [الحجرات:9] وكلمة الذكر لفظ عام يشمل الفرش والأصول والأداء، فعلى مدعي التخصيص الدليل.

2- حديث علي: " إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما عُلِّمتم " [6].

وقد علّمهم عليه الصلاة والسلام آي الذكر وكيفية قرائتها وأدائها، وهو ما فسره حديث ابن مسعود.

3- حديث موسى بن يزيد الكندي قال: "كان ابن مسعود -رضي الله عنه- يُقرِئ القرآن رجلا فقرأ الرجل ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالمسَاكِين ﴾ [التوبة:60] مرسلة. فقال ابن مسعود -رضي الله عنه-: " ما هكذا أقرأنيها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؟ قال: " وكيف أقرأكها ؟ " قال: " أقرأنيها ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالمسَاكِين ﴾ فَمدّها [7]، ومعلوم أن مقدار المد يدخل في الأداء.

المطلب الثاني: تعريف المقدم أداءً وعلاقته بالتواتر:

أولا: تعريف المقدم أداءً:

أ- تعريفه لغة: أما الأداء فسبق تعريفه.

وأما المقدم، فهو من التقديم، ويدل على السبق في الرتبة والمقدَّم ضد المؤخر [8].

ب- اصطلاحا: اتفق القرّاء المتقدمون والمتأخرون على استعمال مصطلح " **المقدم أداءً** " وأن المراد منه تقديم وجه على آخر في الرتبة أثناء القراءة، ولكنهم لم يعرفوه مكتفين بمدلوله اللغوي.

---

[5]- انظر: منجد المقرئين لابن الجزري ص 73.

[6]- رواه أحمد في مسنده رقم 832، والحاكم في مستدركه رقم 223/2.

[7]- رواه الطبراني في المعجم الكبير 137/9.

[8]- انظر: معجم مقياس اللغة 389/2، مختار الصحاح مادة " قدم ".

وأما المعاصرون، فقد عرفه الأستاذ محمد سحيم بقوله: " هو كيفية في أداء بعض كلمات القرآن ارتضى تقديمها العلماء دون إغفال ما سواها لمعايير رعوها " [9].

وهو تعريف جيد، ويرد عليه أمران:

الأول: حصر المقدم أداءً في كلمات القرآن وأغفل حروفه كالإسكان والفتح في " **فهو** " " **فهي** " ..

الثاني: الأداء هو الكيفية، ومحل بحثنا في التقديم والتأخير لا في الكيفية.

وأما الدكتور علي توفيق النحاس، فالمقدم عنده ما كان راجحا على غيره من حيث الرواية، وهو اصطلاح خاص به خارج عن المعنى الذي قصده القراء، فقال: " وأعني بالوجه المقدم في الأداء ذلك الوجه الذي قرأ به الداني أو ابن الجزري على شيخه في كل رواية مسندة من طريق الكتابين ورويت بوجه أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوي عن الإمام القارئ " [10]، فالمراد بالتقديم الأخذ به وترك غيره من جهة السند والرواية، فغير المقدم عنده لا يقرأ به على سبيل الرواية، بل هو حرام على سبيل الرواية أو مكروه كراهة تحريم [11].

وقد ارتأيت أن أعرفه بالآتي: " ترتيب الأوجه الصحيحة الثابتة عن مقرئ أو راو أثناء القراءة تقديما وتأخيرا ".

وإنما قيدته بالصحة والثبوت، لأن الوجه قد يكون صحيحا يقرأ به ولكن لم يثبت من طريقه، وقد يكون ثابتا عنه ولكن من طريق الطيّبة لا من طريق الشاطبية.

ثانيا: علاقة المقدم أداءً بالتواتر:

---

[9]- " المقدم أداء عند القراء وتطبيقات ذلك في قراءة نافع من طريق الشاطبية "، الأستاذ محمد سحيم ص 39.

[10]- " الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء، د/ توفيق علي النحاس ص 5.

[11]- المرجع السابق ص 706.

ذكر بعض الباحثين خلاف القراء قديما في تواتر المقدم أداءً [12]، وليس الأمر كما ظن، ومنشأ الخطأ أنه خلط بين ما كان من قبيل الأداء ، كمراتب المدود وتحقيق الهمز وتغييره ونحو ذلك وبين المقدم أداءً، فالأول هو الذي ورد فيه الخلاف دون الثاني.

والذي يظهر لي –والله أعلم– أنّه لا دخل للتواتر في التقديم والتأخير، وهو مما يدخله الاجتهاد والاختيار من باب التوسعة، على أن ذلك لا ينفي وجود شيء منه بلغ التواتر إلى القراء العشرة.

المطلب الثالث: علاقة المقدم أداءً بالتحريرات:

أولا: تعريف التحريرات:

أ/ تعريفها لغة: جمع تحرير، مِن حرَّ بَحِرُّ حَراراً بالفتح صار حُرًّاً، من باب تعب.

وتحرير الكتاب وغيره تقويمه، وتحرير الرقبة عتقها، وتحرير الولد أن تفرده لطاعة الله وخدمة المسجد، والحرُّ من الرمل ما خَلُصَ من الاختلاط بغيره، والحرُّ من الرجال خلاف العبد، مأخوذ من ذلك لأنّه خلص من الرِقّ [13].

* فالتحرير: التقويم والتنقيح والتخليص.

2/ تعريفها اصطلاحا: هناك عدة تعريفات، أهمها:

- تعريف الإزميري (ت1156 هـ): " التدقيق في القراءات وتقويمها، والعمل على تمييز كل رواية على حدى من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى " [14] وهو تعريف جامع مانع ولكنه غير موجز لتكرار بعض معانيه، لأنّ التمييز بين الروايات وطرقها يقتضي عدم الخلط بينها، فقوله: " وعدم خلط رواية بأخرى " زيادة شرح.

[12]- هذا ما ذهب إليه الأستاذ محمد سحيم في رسالته العلمية " المقدم أداءً عند القراء وتطبيقاتها في قراءة نافع " ص 47.

[13]- انظر: لسان العرب، مختار الصحاح، المصباح المنير مادة " حرر ".

[14]- عمدة العرفان للإزميري ص 3.

- تعريف المتولي (ت1313 هـ): " تخليص الأوجه من التركيب " [15] وهو تعريف جامع مانع موجز، والمراد بالأوجه: ما كان من قبيل الأداء، كتثليث البدل لورش، وإسكان ميم الجمع وصلتها لقالون.

والمراد بالتركيب: أن نجمع لراو بين وجه قرأ به، ووجه قرأ به راو آخر، كالجمع لورش بين تقليل ذوات الياء وصله ميم الجمع التي هي من أوجه قالون، أو الجمع لصاحب الطريق كالأزرق بين إشباع المتصل وقصر المنفصل الذي هو من أوجه الاصبهاني.

والمراد بالتحرير: تخليص كل قراءة ورواية وطريق من الأوجه التي لم يقرأ بها صاحبها.

ب- **العلاقة بين المقدم أداء والتحريرات:**

كلاهما يُعنى بأداء كلمات القرآن وحروفه، غير أنّ الأول: يعنى بترتيب الوجوه في الرتبة، والثاني: يُعنى بما يترتب على الوجه المتقدم والذي يليه في الرتبة، كأوجه مد البدل مع ذوات الياء عند ورش، فله في البدل ثلاثة أوجه والمقدم القصر فالتوسط فالطول، وله في ذوات الياء الفتح والتقليل، والمقدم الفتح. فإذا اجتمع البدل وذوات الياء جاء علم التحريرات ليبين لنا ما الذي يترتب على كل وجه وما الذي يمتنع.

فعلى قصر البدل يتعين الفتح، وعلى التوسط التقليل وعلى طول البدل جواز الوجهين: الفتح والتقليل.

[15]- الروض النضير للمتولي ص 112.

المبحث الثاني:

ضوابط المقدم أداءً

من خلال تتبعي لما كتبه الداني في كتابه التيسير وجامع البيان، والكشف عن وجوه القراءات لمكي، والإقناع في القراءات السبع لابن خلف الأنصاري، وشرح الفاسي للشاطبية وكتاب النشر لابن الجزري والصفاقصي في غيث النفع والمارغيني في النجوم الطوالع، استخلصت جملة من الضوابط، أهمها:

1. الرواية والتلقي لأن القراءة سنة متبعة.
2. ما يقتضيه نص القارئ أو الراوي أو من نقل عنه.
3. المشهور وما عليه الأكثر.
4. ما جرى عليه العمل.
5. موافقة الرسم.
6. ما يقتضيه القياس.
7. مراعاة الأصل سواء كانت قاعدة أو ما يقابله من عارض.
8. اختيار أهل الأداء.
9. مراعاة التخفيف في القراءة.
10. ما رجحه أهل التحقيق عند الاختلاف.
11. تقدم الوجه في الذكر عند عدم النص.

وسأشرح كل ضابط مصحوبا بتطبيقين أو ثلاث

* وتجدر الإشارة إلى أنّه عند تعارض وجهين من حيث التقديم والتأخير، كأن يشهد لأحدهما ضابط، ويشهد للثاني ضابط آخر، فإننا نقدم غالبا ما يشهد له الأقوى على حسب التسلسل الذي ذكرته، ومن أمثلة ذلك:

1- تقديم ضابط الرواية على ضابط القياس، ومثاله: الهمزتان المفتوحتان في كلمة لورش نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾: له الوجهان، الإبدال والتسهيل، ويشهد للأول الرواية، وللثاني القياس والمقدم الإبدال لقوة الرواية.

قال الداني: " وورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين " [16]، قال المارغني: " والوجهان مقروء بهما والمقدم الإبدال لأنّه أقوى من جهة الرواية " [17].

2- تقديم مرسوم الخط على القياس في وقف حمزة على الهمز، فالمقدم ما وافق الرسم.

قال الداني: " فصل: واعلم أنّ جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خطّ المصحف دون القياس كما قدمناه " [18].

وقال ابن شريح: " واعلم أن الاختيار عند القراء، الوقفُ لحمزة على المهموز بتسهيل لا يخالف المصحف، لأنّه روى أنّه يتبع في الوقف خطَّ المصحف " [19].

وسأذكر تطبيقات ذلك، عند ضابط الرسم.

3- إذا اجتمعت عدة ضوابط في وجه، قُدِّم على غيره.

الضابط الأول: ما يقتضيه نص الناقل عمّن روى عنه

المراد: ثبوت الرواية بذلك الوجه إلى صاحب الطريق أو الراوي بالسند المتصل، لأنّ القراءة سنة متبعة، يأخذها المتأخر عن المتقدم بالسند المتصل.

- قال الشاطبي: " وما القياس في القراءة مدخل " [20].

---

[16]- التيسير للداني ص 241.

[17]- النجوم الطوالع للمارغني ص 68.

[18]- التيسر للداني ص 258.

[19]- الكافي لابن شريح ص 36.

[20]- الشاطبية رقم 211، 212.

والمراد مطلق القياس، وأما ما استند إلى رواية فمقبول على ما سيأتي في ضابط القياس.

- وقال ابن الجزري: " لا مدخل للقياس في القراءة، وإنما مدارها على ثبوت الرواية والنقل المتواتر ولا مجال للرأي فيها " [21].

* ومن تطبيقات هذا الضابط:

1. الهمزتان المختلفتان في كلمتين (المضمومة والمكسورة)، نحو: ﴿ يَشَاءُ إِلَى ﴾.

- قرأها ورش بالوجهين، الإبدال والتسهيل، والمقدم الإبدال.

ووجه التقديم: ثبوت الرواية، فَقُدِّمت على القياس.

- قال الداني: " والمكسورةُ المضمومُ ما قبلها، تُسَهَّل على الوجهين، تبدل واواً مكسورة على حركة ما قبلها، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، والأول مذهب القرّاء وهو آثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس " [22].

ومحل الشاهد قوله: " والأول مذهب القرّاء وهو آثر "، أي: أقوى من جهة الرواية.

- قال الشاطبي: " ..... وقل :. يشاءُ إلى كالياءِ أَقيس مَعْدِلا

وعن أكثر القرّاء تبدل واوها ..... " [23]

- قال المارغني: " والمقدم من الوجهين .... الإبدال لكونه مذهب أكثر أهل الأداء وأقوى في الرواية من التسهيل، وإن كان التسهيل هو الوجه في القياس كما ذكره الداني " [24].

2. الهمزتان المتفقتان كسراً في كلمتين نحو ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ ﴿ لِلنَّبِيْءِ إِنْ أَرَادَ ﴾

---

[21]- النشر لابن الجزري 13/1.

[22]- التيسير للداني ص 246.

[23]- الشاطبية رقم 211، 212.

[24]- النجوم الطوالع للمارغني ص 77.

– قرأها قالون والبزّي بالوجهين، الأول: إبدال الهمزة الأولى واواً وإدغامها في الواو الأولى، والوجه الثاني: تسهيل الهمزة الأولى [25].

– قال ابن الجزري بعد أن ذكر وجه الإبدال عن الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين، قال: " وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس [26].

– وقال الشاطبي: " وبالسوءِ إلا أبدلا ثم أدغما ∴ وفيه خلاف عنهما ليس مقفلا ".

وقوله: " وفيه خلاف عنهما "، أي: أنّ ما ذكر من الإبدال والإدغام وجها آخر وهو تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، والوجه الثاني من زيادات القصيد [27]، وابتداؤه بالأول يدل على تقديمه في الأداء.

– قال المارغني: " وكلا الوجهين صحيح مقروء به، والإبدال مقدم في الأداء " [28]. ثم علل وجه التقديم، فقال: " والمعول عليه في ذلك كله صِحّة الرواية " [29].

الضابط الثاني: ما يقتضيه نص القارئ أو الراوي أو من نقل عنه

يأتي النص في المرتبة الثانية بعد الرواية، وقد يُقَدّم عليها إذا عضده ما يقويه، ولذلك قال ابن الجزري في معرض الحديث عمّن أثبت ياءات الزوائد وقفا في بعض المواضع بعد أن نقل نصوص المتقدمين في ذلك، قال: " والنص يُقدم على كل حال لا سيما وقد عضدها القياس وصحّ بها الأداء فوجب الرجوع إليه " [30].

---

[25]- انظر النشر لابن الجزري 383/1.

[26]- المرجع السابق.

[27]- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي 260/1.

[28]- النجوم الطوالع ص 74.

[29]- المرجع السابق.

[30]- النشر لابن الجزري 139/1.

والمراد بالنص –من خلال تتبعي لاستعمال هذا المصطلح عند كبار القرّاء– أنهم يقصدون به: ما صرّح به الراوي أو صاحب طريق أو أحد القرّاء المتقدمين في إثبات لفظ أو حرف أو كيفية أداء لذلك لأحد القرّاء العشرة أو من روى عنه.

ومن ذلك قول ابن الجزري في كيفية أداء وجه السكت: " الصواب حمل **' دون '** من قولهم 'دون تنفس' بمعنى: ' غير 'كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهلا الأداء من المحققين من أنّ السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس " [31].

* ومن تطبيقات ذلك:

1. دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل التي معها لام المعرفة، نحو: ﴿ آللهُ أَذِنَ لكم ﴾ ﴿ آللهُ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ ﴾

– قرأ جميع القرّاء بالوجهين الإبدال والتسهيل، والإبدال مقدمٌ للنّص.

– قال الداني بعد ذكر الوجهين: " فأما النص بذلك عن المحققين: فحدثنا ابن غلبون قال: حدثنا علي بن محمد ... عن حفص عن عاصم قال: ﴿ آلذَّكَرَينِ ﴾ الحرفين يمد الألف فيهما ولا يهمزان .... " [32].

ثم ذكر أسانيد أخرى إلى القراء تنص على أنهم قرأوا بالإبدال مما يدل على تقديمه في الأداء للنص، وهو ما ذكره الشاطبي، بقوله:

" وإن همزُ وصل بين لام مُسَكَّنٍ ∴ وهمزة الاستفهام عن كل كآلان مُثِّلا " [33]

فقدّم الإبدال على التسهيل، وهو الذي عليه شراح القصيد منهم الإمام الفاسي [34].

---

[31]- المرجع السابق 142/1.

[32]- جامع البيان للداني 244/1.

[33]- الشاطبية رقم 192.

[34]- انظر: شرح الفاسي على الشاطبية 250/1.

– وقال المارغني: " فاتفق القرّاء على إثبات همزة الوصل وعلى تليينها في المواضع الستة، واختلفوا في كيفية ذلك، فقال كثير من الحذاق تبدل ألفا خالصة مع المد للساكن اللازم، وقال آخرون تسهل بين بين، والوجهان جيّدان صحيحان مقروء بهما نصَّ عليهما غير واحد كالداني والشاطبي " [35].

2. وقف حمزة وهشام على الهمز المتطرف المسبوق بألف، نحو: ﴿ وَالسَّمَاءِ ﴾ ﴿ السُّفَهَاءُ ﴾

– وقف كل منهما بالوجهين: الأول: إبدال الهمز حرف مد مع القصر والتوسط والطول، والثاني: التسهيلُ مع الروم مع المد والقصر وكل على أصله في مقدار المد بسبب اتصال الهمز، والمقدم الإبدال للنص.

– قال الداني –بعد أن ذكر الوجهين–: " وذلك الأوجه – أي الإبدال– وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره نحو قوله عز وجل: ﴿ وَالسَّمَاءِ ﴾ ... " [36]، فقدم الإبدال على التسهيل بالنص.

الضابط الثالث: المشهور وما عليه الأكثر:

المراد بالمشهور عند الفقهاء، ما قوي دليله أو أكثر قائلوه، ولا يكثرون إلا لقوة دليله غالبا، ويقابله المرجوح الذي لا يُعمل به غالبا [37].

وأما القرّاء، وإن كانوا يتفقون معهم في مدلوله عموما، فإنهم يخالفونهم في ما يقابله، لأنّه صحيح ثابت عندهم ويعمل به غالبا.

والمراد بما عليه الأكثر مطلق الاشتهار، فإذا انضاف إلى ذلك الرواية والنص ... فإنه يصبح من حيث الرتبة في مقدمة الضوابط، لأنّه ثبت تقديمه بالرواية والشهرة.

---

[35]- النجوم الطوالع ص 78.

[36]- التيسير للداني ص 245.

[37]- انظر: كشف النقاب الحاجب ص 63، المعيار المعرب 37/12.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. ميم الجمع قبل مُحَرّك لقالون، نحو: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ﴾ ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾

– قرأ قالون بالإسكانُ والصلة، والإسكان مقدم للشهرة.

– قال الداني: " ... لابن كثير وقالون بخلف عنه [38]، يضمان الميم التي للجمع ويصلانها بواو مع الهمزة وغيرها ... والباقون يسكنونها " [39] وهو الوجه الثاني لقالون.

– وقال الشاطبي: " وصِلْ ميم الجمع قبل مُحَرك ∴ دِرَاكا وقالون بتخييره جَلا " [40] وقد نبه بالتخيير عن ثبوت القراءتين وصحتهما عن قالون [41].

– وقال المارغني مبينا عِلَّة تقديم وجه الإسكان: " والذي جرى به عملنا، القراءةُ بالوجهين لقالون، مع تقديم السكون في الأداء لكونه الأشهر عنه " [42] فقدم وجه الإسكان لشهرته عنه، واقتصار ابن برى عليه يدل على شهرته [43].

2. إثبات الياء وحذفها وصلا لقالون، في قوله: ﴿ أُجِيْبُ دَعْوَةِ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيْبُوْا ﴾ [البقرة:186].

– قرأ قالون بالحذف والإثبات، والحذف مقدم لشهرته. والذي يؤخذ من التيسير للداني الاقتصارُ له على الحذف فيهما لحصره الخلاف له في كلمتين في غافر، فقال: واختلف عن قالون في اثنتين وهما (التلاقي) و(التنادي) في غافر [44].

– وأما الشاطبي فذكر الوجهين، والمعتمدُ الحذف، فقال:

---

[38]- أي: قرأ بالوجهين الإسكان والصلة.

[39]- التيسير للداني ص 218 - 219.

[40]- الشاطبية رقم 111.

[41]- شرح الشاطبية للفاسي 168/1.

[42]- النجوم الطوالع ص 34.

[43]- قال ابن بري: " وكلها سكنها لقالون ∴ ما لم يكن من بعدها سكون.

[44]- التيسير للداني ص 300.

" ومع دعوة الدع دعان حَلاجَنا ∴ وليس لقالون عن الغُرِّ سُبَّلا "

– قال الفاسي: " وفيه إشارة إلى مجيء الزيادة عنه فيهما، والاعتماد على ما ذكره له من الحذف [45]، وهو الذي ورد عن الغُرِّ النقلة.

– وأما ابن الجزري فصحح الوجهين عنه وقدّم الحذف للشهرة فقال: " والوجهان صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر " [46].

– وتبعه في ذلك المارغني، وعلّل التقديم بالشهرة، فقال: " اختلف عن قالون في حذف يائهما وإثباتها وصلا، فقطع له الأكثرون بالحذف، وقطع له غيرهم بالإثبات، والوجهان صحيحان مقروء بهما عندنا، والحذف هو المقدم في الأداء " [47].

وبالوجهين قرأتُ على شيوخي مع تقديم الحذف.

3. وأما إذا انضاف إلى الشهرة الروايةُ، فإنه يقدم من باب أولى، ومثاله: الهمزتان المكسورتان من كلمتين لقالون والبزي، فلهما الوجهان: **الأول: إبدال الهمزة الأولى واواً وإدغامها في الواو، والثاني: تسهيلها**، والمقدم الإدغام للشهرة والرواية، وقد سبق تفصيل ذلك.

الضابط الرابع: ما جرى به العمل:

قاعدة اصطلح عليها الفقهاء والقرّاء، وقد عرفه التسولي من فقهاء المالكية، بأنه: " ما حكَمت به الأئمة لرجاحته " [48] أي: حكم به القضاء رغم رجحانه، ويلحق بهم المفتون، فهو: عدول القاضي أو المفتي عن الراجح أو المشهور إلى القول الضعيف لدرء مفسدة أو جلب مصلحة ونحو ذلك.

وأما القراء، فلم أجد لهم –على حد اطلاعي– تعريفا لهذا المصطلح، ومن خلال تتبعي لاستعمالهم له، وجدتهم يقصدون به –والله أعلم– أخذ عامة القراء في بلد ما بوجه من الوجوه

---

[45]- شرح الشاطبية للفاسي 580/1.

[46]- النشر لابن الجزري 183/2.

[47]- النجوم الطوالع ص 182.

[48]- البهجة للتسولي 45/1.

الأدائية أثناء القراءة والإقراء، مما يدل على قوة ثبوته وصحته سنداً إلى راويه أو قارئه.

وهذا أهم فارق بينهم وبين الفقهاء الذين يعتبرونه ضعيفا ومرجوحا بالأصل ولكنه تقوى بالعمل لحاجة الناس إليه.

ويشمل ما جرى به العملُ عند القرّاء نوعين، الأخذ والإقراء بالوجه الثابت الصحيح عن القراء، والثاني: العمل على تقديمه في الأداء عند تعدد الأوجه، وهو المقصود هنا.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. الوقف على (**رِئيا**) و(**وتُؤوي**) لحمزة.

- وقف حمزة بالوجهين، الأول: إبدال الهمزة واوا مع إظهارها، والثاني: إبدالها واوا مع إدغامها، والمقدم الأول لجريان العمل.
- أثبت الداني له الوقف بالوجهين دون بيان للمقدم منهما فقال: و(**تُؤوي**) و(**تُؤوِيه**)، فمنهم من يدغم اتباعا للخط، ومنهم من يُظهر لكون البدل عارضا. والوجهان جائزان [49].
- وأما ابن شريح، فقد صرح بتقديم الإظهار لجريان العمل فقال: الوقف على (رئيا) و(تؤوي) إذا سهلوا همزتها –أي أبدلوها– فمنهم من أدغم ومنهم من أظهر، والإظهار أحسن وعليه العمل، لأن البدل عارض ... [50].

وهو الوجه الذي قدمه ابن الباذش لِما عليه أكثر الناس، ولعله يقصد العمل، فقال بعد أن ذكر الوجهين: " واختيار أبو محمد الإظهار، وهو الذي عليه أكثر الناس، وهو اختيار أَبِي –رضي الله عنه–، واختيار شيخنا أبي الحسن بن شريح " [51].

2. أوجه البسملة بين السورتين لورش والبصري والشامي لهم في البسملة بين السور الوجهان: إثباتها وتركها، وعلى تركها يُقَدم السكت على الوصل لجريان العمل.

- قال الصفاقصي: " ويأتي على ترك البسملة لورش وبصرٍ وشامٍ وجهان:

---

[49]- التيسير للداني ص 255.

[50]- الكافي لابن شريح ص 32.

[51]- الإقناع في القراءات السبع ص 206.

الأول: السكت، وجرى عمل الشيوخ بتقديمه على الوصل، وليس ذلك الواجب، والمختار فيه أنّه سكت يسيراً من دون تنفس قدر سكت حمزة لأجل الهمز ...

الثاني: الوصل، وهو أن تصل آخر السورة بأول الثانية كآيتين وصلت إحداهما بالأخرى ... "[52].

الضابط الخامس: موافقة الرسم:

لمّا كان موافقه رسم أحد المصاحف العثمانية ركنا من أركان القراءة المقبولة التي تعبدنا الله بها، راعى علماء القراءات ذلك في أداء حروف الذكر وكلماته وجعلوه ضابطا من ضوابط المقدم أداء.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. الوقف لحمزة على الهمز المتوسط الذي صورته ياء، نحو: ﴿ أُنَبِّئُكُم ﴾ ﴿ سَنُقْرِئُكَ ﴾

- وقف حمزة عليها بالوجهين: الإبدال والتسهيل، والمقدم الإبدال لأنّ صورة الهمزة ياء.

- قال الداني في التيسير: " فإنّك تبدلها ياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفس، ومذهب أبي الفتح أعين التسهيل في ذلك بالبدل "[53].

- وقال في جامع البيان، مبينا المقدم في الاختيار وعلته: " فلا يجوز في تسهيلها غير الوجهين الأولين: جعلها بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه، وقلبها ياء مضمومة على مذهب الأخفش، وذلك الاختيار عندي في هذا الموضع خاصة لموافقته مرسوم المصاحف واختيار حمزة في اتباعه "[54].

---

[52]- غيث النفع للصفاقصي ص 36.

[53]- التيسير للداني ص 257، 258.

[54]- جامع البيان للداني ص 293/1.

– وقال ابن الباذش: " واعلم أنّ الاختيار عند القرّاء، الوقفُ لحمزة على المهموز بتسهيلٍ لا يخالف المصحف لأنّه روى أنّه يتبع في الوقف خط المصحف " [55]، والمراد بالتسهيل تغييرها بإبدال أو حذف أو نقل أو بين بين.

2. إدغام الحرف المبدل من الهمزة وإظهاره لحمزة عند الوقف نحو ﴿ تُؤْوِي ﴾ ﴿ وَتُؤْوِيه ﴾

– وقف حمزة بالوجهين، الأول: إبدال الهمزة واوا مدية وإدغامها في الواو، والثاني: إبدالها مع إظهارها، واختلف في المقدم منهما.

– قال الداني: " واختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله: ﴿ تُؤْوِي ﴾ ﴿ وَتُؤْوِيه ﴾. فمنهم من يُدغم اتباعا للخط، ومنهم من يظهر لكون البدل عارضا، والوجهان جائزان [56].

الضابط السادس: ما يقتضيه القياس:

الأصل في أداء القراءة النقل والرواية، ولذلك قال الإمام الشاطبي: " وما لقياس في القراءة مَدْخَلُ " [57]، غير أن الأصل الأدائي لكلمة أو حرف إذا ثبت بالرواية وصار كليّا واطرد، جاز إلحاق الجزئي الذي يندرج تحته به، وعلى ذلك يحمل كلام الأئمة الذين أجروا القياس في بعض الوجوه الأدائية.

– قال المارغني: " لا مدخل للقياس في القراءة، وإنما مدارها على ثبوت الرواية والنقل المتواتر، ولا مجال للرأي فيها، ومن عبَّر من أئمة هذا الفن بالقياس فمراده به حمل الجزئي على نظيره الممثل به للكلي بعد ثبوت الرواية باطراد ذلك الكلي في جميع جزئياته، وليس مراده به مجرد القياس من غير ثبوت الرواية " [58].

---

[55]- الكافي لابن شريح 307/1.

[56]- التيسير للداني ص 255.

[57]- الشاطبية رقم 354.

[58]- النجوم الطوالع ص 145، 146.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. إبقاء صفة استعلاء القاف الساكنة عند إدغامها في الكاف في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُم ﴾

اتفق القرّاء على إدغامها، واختلفوا في بقاء صفة الاستعلاء والمقدم الإدغام المحض لأنّه الأصح رواية والأوجه في القياس.

- قال ابن الجزري: " أما إذا كانت ساكنة كما هي في قوله: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُم ﴾ فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك. فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كما في ﴿ أَحَطْت ﴾ ﴿ بَسَطْت ﴾، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاما محضا، والوجهان صحيحان إلا أنّ هذا الوجه أصحُّ قياسا " [59].
- وقال الصفاقصي: " لا خلاف بينهم في إدغام القاف في الكاف، وإنما الخلاف في استيفاء صفة استعلاء القاف، فذهب الجمهور إلى الإدغام المحض من غير تبقية وهو الأصح في الرواية والأوجه في القياس، وحكى الداني الإجماع عليه، وذهب مكي إلى الإبقاء وعليه اقتصر في الرعاية " [60].

الضابط السابع: مراعاة الأصل:

والمراد بالأصل أمران، الأول: القاعدة التي عليها القراء أو الراوي أو أهل اللغة، والثاني: ما يقابل العارض، كجواز الوجهين في الميم وقصرها في حالة الوصل في (ألم) فاتحة آل عمران، مراعاة لسكونها في الأصل وتحركها لأجل العارض.

* ومن تطبيقات ذلك:

[59]- النشر لابن الجزري 221/1.

[60]- غيث النفع في القراءات السبع ص 614، 615.

1. الابتداء بكلمة (الأولى) لقالون بالنجم في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَاً الأُوْلَى ﴾، فله في الابتداء ثلاثة أوجه، وهي:

الأول: (اَلُأْولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام وهمزة ساكتة على الواو.

الثاني: (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمزة الواو.

الثالث: (اَلْأُلَى) بإثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة الفعل بعدها، وهو المقدم أداءً، تبعا للأصل.

- قال الداني بعد ذكر الأوجه: " وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها بمذهبها " [61].
- وقال الشاطبي: " ..... ∴ والبدأ بالأصل فُضِّلا " [62]

- وقال المارغني: " فيؤخذ من البيتين ثلاثةُ أوجه لقالون عند الابتداء، أحدهما: الابتداء بالأصل على ما قررناه آنفا وهو الوجه الأولى والأحسن كما صرّح به الناظم تبعا للداني والشاطبي [63].

2. ضم الهاءِ وكسرها في وقف حمزة على ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾ ﴿ وَنَبِّئْهُم ﴾

- وقف حمزة بإبدال الهمز مع ضم الهاء وكسرها، والمقدم الضمُّ تبعا للأصل.

- قال الداني: " واختلف أهل الأداء أيضا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله: ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾ ﴿ وَنَبِّئْهُم ﴾، فكان بعضهم يرى كسرها من أجل الياء [64]، وكان آخرون يُقرّونها على ضمتها، لأنّ الياء عارضة وهو مذهب أبي الفتح، وهما صحيحها [65]، فعلل الضم باتباع الأصل ".

---

[61]- التيسير للداني ص 502.

[62]- الشاطبية رقم 231.

[63]- النجوم الطوالع للمارغني ص 94.

[64]- وهذا مذهب أبي بكر بم مجاهد ومتابعيه، كما قال في جامع البيان 286/1.

[65]- التيسير للداني ص 55، 56.

– قال الشاطبي: " ..... ∴ وبعض بكسر الها لياءٍ تحوّلا " [66]

كقولك أنبئهم ونبّئهم وقد ∴ رَوَوْا أنّه بالخط كان مُسَهَّلا " [67]

– قال الفاسي: " أخبر أن بعض أهل الأداء إذا أبدل الهمز في ﴿ أَنْبِئْهُم ﴾ ﴿ وَنَبِّئْهُم ﴾ ياء –على ما تقدم– فإنه يكسر فيقول: ﴿ أَنْبِيهِم ﴾ ﴿ وَنَبِّيهم ﴾ "

- وعلّة الضم: مراعاة الأصل، لأنّ البدل عارض والهمزة كالموجودة.
- وعلّة الكسر: مراعاة اللفظ والاعتدال بالعارض، فكُسِرت كما تكسر في نحو: { أبيهم وأخيهم وفِيهم } [68].

– وقال الصفاقصي مُقدِّما وجه الضم: " أبدلها حمزة في الوقف ياء، ثم اختلف عنه في ضم الهاء وكسرها، وكلاهما صحيح، والضم أقيس بمذهبه " [69]، والمراد بقوله " أقيس " المناسب لقواعده وأصوله.

3. فتح كلمة (التوراة) وتقليلها لقالون:

– قرأ بالوجهين، الفتح والتقليل، والمقدم الفتح تبعا للأصل.

– قال الداني: " ونافعُ حمزة بين اللفظين –أي التقليل– والباقون بالفتح، وقد قرأت لقالون كذلك [70]. أي: بالفتح، فيكون له الوجهان: التقليل والفتح، وهو ما ذكره في جامع البيان " [71].

– قال الشاطبي: واضجاعُك التوراةَ ما رُدَّ حُسنه ∴ وقُلِّل في جُودٍ وبالخُلف بَلّلا [72]

---

[66]- الشاطبية رقم 243.

[67]- الشاطبية رقم 244.

[68]- اللآلئ الفريدة 306/1، 307.

[69]- غيث النفع للصفاقصي ص 69.

[70]- التيسير للداني ص 323.

[71]- انظر: جامع البيان 72/2.

[72]- الشاطبية رقم 546.

ومحل الشاهد " وبالخلف بللا " فالباء رمز لقالون، أي: قرأها بخلف: الفتح والتقليل [73].

- قال مكي مُبيّنا وجه تقديم الفتح: " اعلم أنّ أصل الكلام كلّه الفتحُ، والإمالة تدخل في بعض اللغات لِعلّة، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتح فيه سائغ، وليست الإمالة بداخله إلا في بعض اللغات، فالأصل ما عمّ، وهو الفتح [74].
- وقال المارغني: " وكلاهما صحيح مقروء به عندنا، والمقدم الفتح " [75].

الضابط الثامن: اختيار أهل الأداء:

والمراد بمصطلح { أهل الأداء } عند علماء القراءات: أهلُ الدراية من كبار القرّاء المتقدمين الذين تلقوا القراءات مشافهة بالسند المتصل إلى القرّاء العشرة إلى ربّ العزة جلّ جلاله [76].

* ومن تطبيقات ما اختاره أهل الأداء في المقدم أداء:

1. الهمزتان المتفقتان من كلمتين لورش نحو: ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِنّ ﴾ ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ ﴿ أَوْلِيَاءُ أُوْلَئِك ﴾ ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ ﴿ عَلَى البِغَاءِ إِن ﴾

- قرأ ورش الأقسام الثلاثة بالوجهين إبدال الثانية حرف مد يناسب حركتها، وتسهيلها بين بين، وزاد وجها ثالثا في ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُم ﴾ بالبقرة و ﴿ عَلَى البِّغَاءِ إِن ﴾ بالنور، وهو إبدالها ياء مكسورة والمقدم الإبدال، لاختيار أهل الأداء.

- اقتصر الداني في الأقسام الثلاثة لورش في كتابه التيسير على وجه التسهيل [77]، وزاد له وجه الإبدال في كتابه جامع البيان، وقال: " وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها

---

[73]- اللآلئ الفريدة 199/2.

[74]- الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب التبسي 168/1.

[75]- النجوم الطوالع للمارغني ص 131.

[76]- استخلصت ذلك من خلال تتبعي لاستعمال المتقدمين لهذا المصطلح، كالإمام الداني ومكي وابن الباذش وخاتمة المحققين ابن الجزري، فقال الداني بعد أن ذكر أنّه قرأ بأسانيده، للأزرق بترك البسملة " وعلى ذلك عامة أهل الأداء عن الشيوخ المصريين الآخذين برواية الأزرق [جامع البيان 43/1]. وانظر: جامع البيان 252/1، الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ص 50، النشر في القراءات العشر لابن الجزري 384/1.

[77]- انظر: التيسير للداني ص 244.

ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مد وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس [78].

– وقال الشاطبي: " والأُخرى كمد عند ورش وقنبل ∴ وقد قيل محضُ المدِّ عنها تَبَدَّلا " [79]

– قال الفارسي: " ويسمى الوجه الأول: التسهيل وهو القياس ويسمى الثاني البدل، ووجهه: أن التسهيل لَمّا لم يَخْلُ من ثِقلٍ مَا، انتقل إلى مالا ثِقَل فيه. ولم يذكر لهما في هذا الباب إلا التسهيل، وأما التسهيل فإنه من زيادات القصيد [80]. وتوجيهه للإبدال يدل على تقديمه ".

– وقال ابن الجزري: " وأما الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حروف مد كوجه قنبل، جمهورُ أصحابه المصريين ومَن أخذ عنهم مِن المغاربة وهو الذي قطع به غير واحد منهم ... ولم يذكره الداني في التيسير وذكره في جامع البيان وغيره، وقال: إنّه الذي رواه عنه المصريون أداءً " [81]، فتبين أن وجه التقديم هو اختيار أهل الأداء عنه.

– وعلل الصفاقصي تقديمه للإبدال بقوله: " هو رواية جمهور المصريين عن الأزرق، بل نسبه بعضهم لعامتهم، وهو مذهب جمهور المغاربة الآخذين عنهم، وقطع به غير واحد منهم ... وقال مكي وابن شريح: إنّه الأحس، والتسهيل مذهب القليل عن الأزرق، فتبين بهذا قوته على التسهيل، فلهذا قدمته " [82].

– وقال المارغني: " فتحصل لورش في الهمزة الثانية ... وجهان: الإبدال والتسهيل، وكل منهما مقروء به، والإبدال مقدم في الأداء كالمفتوحتين " [83].

2. إسكان وفتح ياء ﴿ وَمَحْيَاي ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾

---

[78]- جامع البيان للداني 248/1، وإما إبدالها ياء مكسورة، فقد ذكره في الموضع ذاته في كتابيه التيسير والجامع.

[79]- الشاطبية رقم 206.

[80]- اللآلئ الفريدة 261/1.

[81]- النشر لابن الجزري 384/1.

[82]- غيث النفع للصفاقصي ص 69.

[83]- النجوم الطوالع ص 75.

- قرأها ورش بالوجهين: الإسكان والفتح، والأول مقدم في الأداء لأنّه عليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم.
- قال الداني في التيسير: " سكنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان، وبه آخذ " [84].
- قال في جامع البيان: " وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعا، والفتح اختيار منه لقوته في العربية " [85].
- وقال الشاطبي: " ..... ∴ ومحياي جيء بالخلف والفتح حُوِّلا " [86]

أي: قرأ ورش ياءَ ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ بالفتح والإسكان [87].

- وقال ابن الجزري: " والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أنّ روايته عن نافع بالإسكان، واختياره لنفسه الفتح كما نصّ عليه غير واحد من أصحابه، وقيل: بل لأنّه روى عن نافع أنّه أولا: كان يقرأ ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ ساكنة الياء ثم رجع إلى تحريكها " [88]، وهذا يدل على أنّه تلقى الوجهين عن نافع وقدّم الفتح من جهة اللغة. وهو ما أكده العلاّمة أحمد الشقائصي في كتابه الشهب: " والحاصل أن ورشا رحمه الله تعالى، قرأ بفتح ياء محياي وسكونها ورواهما معا عن نافع وقرأ بها، وبعد قراءته بهما عن شيخه نافع اختار الفتح لقوته وجوازه في العربية إلا أنّه اختار ما ذكر من غير أن يرويه عن شيخه نافع " [89].

الضابط التاسع: مراعاة التخفيف:

التيسير في قراءة القرآن أمر مقصود شرعا، تصديقا لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾ [القمر:17]

---

[84]- التيسير ص 356.

[85]- جامع البيان ص 174.

[86]- الشاطبية رقم 413.

[87]- انظر: اللآلئ الفريدة 223/1.

[88]- النشر: 173/2،172.

[89]- النجوم الطوالع ص 175.

وأنزل القرآن بسبعة أحرف مراعاة للهجات الناس التي اعتادت عليها ألسنتهم، فمنهم من يهمز ومنهم من يسهل الهمز، ومنهم من يسكن ميم الجمع ومنهم من يصلها.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. ميم الجمع لقالون وصلا نحو: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾

– قرأ بالوجهين الإسكان والصلة، والمقدم الإسكان لِخفّته على اللسان وهو ما عليه الأكثر.

– قال الداني: " ابن كثير وقالون بخلاف عنه، يضمان الميم التي للجمع ويصلانها بواو مع الهمزة وغيرها " [90].

– وقال الشاطبي: " وصِل ضمَّ ميم الجمع قبل محرك ∴ دِراكا وقالون بتخيير جَلا " [91]

– وقال الإمام مكي موجها لمن قدّم الإسكان: وحجة من أسكن الميم التي للجمع في كل موضع مالم يأت بعدها ساكن، وعليه أكثر القراء أنّه آثر التخفيف، فحذفت الواو، إذ المعنى لا يُشكل فلما حذفت الواو حذفت الصلة وأُسكِنت الميم، لأنها إنما انضمت من أجل الواو، فلما زالت الواو زالت الضمة، فسكنت الميم " [92].

– وقال الفاسي: " والحجة لمن أسكن إرادة التخفيف لكثرة دور الضمائر في الكلام، فَحَذف الصلة إذ ليس في حذفها لَبس ... " [93].

– وقال المارغني: " والذي جرى به عملنا القراءة بالوجهين لقالون مع تقديم السكون في الأداء لكونه الأشهر عنه [94].

---

[90]- التيسير للداني ص 218، 217.

[91]- الشاطبية رقم 111.

[92]- الكشف عن وجوه القراءات السبع 39/1، 40.

[93]- اللآلئ الفريدة للفاسي 169/1.

[94]- النجوم الطوالع ص 3.

2. الهمزتان المتفقتان في كلمتين لورش نحو ﴿ جَاءَ أَجَلُهُم ﴾

– قرأ الهمزة الثانية بالوجهين، التسهيل والإبدال وهو المقدم في الأداء، ووجهه التخفيف.

– اقتصر الداني في التيسير على وجه التسهيل [95].

– وأما الشاطبي فقد ذكر الوجهين، فقال:

" والأُخرى كمد عند ورش وقنبل ∴ وقد قيل محضُ المدّ عنها تَبَدَّلا " [96]

– قال الفاسي مُوجها وجه الإبدال: " ويُسمى الوجه الأول التسهيل وهو القياس، ويسمى الثاني: البدل، ووجهه: أن التسهيل لَمّا لم يخل من ثقل ما، انتقل إلى ما لا ثقل فيه، ولم يذكر لهما في التيسير في هذا الباب إلا التسهيل " [97].

الضابط العاشر: ما رجحه أهل التحقيق عند الاختلاف:

المراد: ما استقر عليه عمل أهل الدراية والتحقيق من المتأخرين كالإمام ابن الجزري بعد التدقيق والتمحيص فيما اختلف فيه المتقدمون تقديما وتأخيراً، كالإمام ابن مجاهد ومكي والداني.

ويستفاد من هذا الضابط عند وجود الخلاف.

* ومن تطبيقات ذلك:

1. حرف المد قبل الهمز المغير في الهمزتين المتفقتين من كلمتين في نحو قوله تعالى: ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ ﴿ مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ ﴾ ﴿ أَوْلِيَاءُ أُلَائِكَ ﴾

والتغيير في الهمز قد يكون إلى تسهيل أو حذف حرف أو نقل، وبناء على ذلك جاز المد والقصر في حرف المد الذي قبل الهمز المغير.

---

[95]- انظر: التيسير للداني ص 244.

[96]- الشاطبية رقم 206.

[97]- اللآلئ الفريدة للفاسي 261/1.

فأبو عمرو البصري يُسقط الأولى في المتفقين مطلقا، وقالون البزي وافقها في المفتوحتين، وفي المضمومتين والمكسورتين سهلا الهمزة الأولى.

والوجهان جائزان للكل، غير أنّ المتقدمين اختلفوا:

- فمنهم من قدم المدّ مطلقا اعتدادا بالأصل كالإمام الداني وابن شريح ومنهم من قدم القصر اعتدادا بالعارض وتغيير الهمز.
- وأما المتأخرون من أهل التحقيق كالإمام ابن الجزري ففصلوا، فقدموا المد في حال التسهيل لبقاء أثر الهمز، وقدموا القصر في حال الإسقاط لزوال الأثر، وتفصيل ذلك:

أ. مذهب الداني: قال رحمه الله بعد أن بيّن مذهب كل قارئ: " ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أسقطت فالألف التي قبلها مُمكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا، والأول أوجه " [98].

وتبعه في ذلك الشاطبي بقوله:

" وإن حرفُ مد قبل همز مُغير ∴ يجز قصره والمد ما زال أعدلا " [99]

أخبر أن حرف المد إذا وقع قبل همز قد غُيّر بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان:

أحدهما القصر، لأنّ مدّه إنما كان لمجاورة ما حُقّق من الهمز، ... وإذا سهل الهمز أو حذف زال الموجب لمده فقصر.

والوجه الثاني: إبقاء المد على ما كان عليه، لأنّ تغيير الهمز عارض في الوصل، وترك الاعتداد بالعارض أكثر من الاعتداد به، ولذلك أثنى عليه بقوله: " والمد مازال أعدلا " [100].

ب. مذهب المحقق ابن الجزري: جمع بين المذهبين بضابط آخر، وهو بقاء أثر الهمز وزواله، فقال رحمه الله: " يجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها

---

[98]- التيسير 246.

[99]- الشاطبية رقم ؟

[100]- اللآلئ الفريدة 262/1.

كان المد، سواء كان السبب همزا أو سكونا، وسواء كان تغير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف ... والمذهبان قويان والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصا وأداءً، قرأت بهما جميعا ".

والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز الفلانسي والشاطبي وغيرهم، وحجتهم: أنّ من مدَّ عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهذا اختيار الجعبري.

والتحقيق في ذلك أن يُقال: " إن الأولى فيما ذهب بالتغير اعتباطا هو الثاني، وفيما بقي أثر يدل عليه هو الأول، ترجيحا للموجود على المعدوم " [101].

فضابط التقديم عنده بقاء أُثر الهمز، ففي حال التسهيل يُقدم المد لبقاء الأثر، وفي حال الإسقاط والحذف يقدم القصر لزوال أثر الهمز.

قال الشيخ المارغني: " بعد أن بيّن مذهب الداني والشاطبي، " لكن التحقيق الذي عليه المتأخرون كابن الجزري هو التفصيل: فيقدم القصر فيما ذهب أثره نحو ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ عند من أسقط الهمزة الأولى، ويقدم المد فيما بقي له أثر يدل عليه ترجيحا للموجود على المعدوم ﴿ هَؤُلَاءِ إِن ﴾ عند مَن سهل الأولى، وبهذا التفصيل جرى عملنا وبه قرأت على شيخنا " [102]. قلت: وأنا كذلك قرأت بهذا التفصيل على شيوخي.

الضابط الحادي عشر: تقدم الوجه في الذكر:

يعمل بهذا الضابط عند عدم النص على المقدم في الأداء من الأوجه، لأنّ للمقدم مزية على المؤخر غالبا.

* ومن تطبيقات ذلك:

---

[101]- النشر في القراءات العشر 354/1، 355.

[102]- النجوم الطوالع ص 51.

1. السكت والوصل والبسملة بين السورتين لورشة، والمقدم السكتُ لتقدمه في الذكر.

– قال ابن برّي:

" قالون بين السورتين بسملا ∴ وورشٌ الوجهان عنه نُقِلا

واسكت يسيراً تحظ بالصواب ∴ أو صِل لَّه مُبَيِّنَ الإعراب "

– قال المارغني بعد أن ساق الأوجه الثلاثة الوصل والسكت والبسملة: " وكل من الثلاثة مقروءٌ به، والعملُ على تقديم السكت في الأداء لأرجحيته ثم الوصل ثم البسملة، ويؤخذ من تقديم الناظم السكتَ في الذكر أرجحيته على الوصل، لأنّ للمقدم مزية على غيره في الغالب "[103].

2. الهمزتان المفتوحتان من كلمة لورش نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾

– قرأ بالوجهين الإبدال والتسهيل، والمقدم الإبدال لتقدمه في الذكر عند الشاطبي، فقال:

" وقل أَلِفاً عن أهل مصر تبدّلتْ ∴ لورشٍ وفي بغداد يُروى مُسَهَّلا " [104]

[103]- النجوم الطوالع ص 27.

[104]- الشاطبية رقم 184.

المبحث الثالث:

حكم العمل بالمقدم أداء ومقاصده

المطلب الأول: حكم العمل بالمقدم أداء:

الخلاف في المقدم أداء مشهورٌ بين القرّاء شرقا وغربا، بل هو ثابت عن أهل الغرب الإسلامي أنفسهم، كخلافهم في المقدم في حرف المد قبل الهمز المغَيّر من حيث مده وقصره على نحو ما سبق بيانه، مِمّا يدل على أنّه مما يتسع له الاجتهاد، ولذلك ألحقوه بالخلاف الجائز توسعة وتخفيفا على الأمة عند القراءة.

قال الإمام ابن الجزري مبينا الفرق بين الخلاف الواجب والجائز: فاعلم أن الفرق بين الخلافين: " أنّ خلاف القراءات والروايات والطرق خلافُ نصّ ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منه كان نقصا في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية [105]. وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالا بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة من حيث إن القارئ مخير في الإتيان بأيّه شاءَ " [106]، ومثاله اختيار أحد الأوجه الثلاثة في مد البدل لورش.

وبناءً على ذلك: فمن قرأ بوجه وترك آخر، جاز. ومن أتى بجميع الأوجه فالأفضل مراعاة الترتيب. والأفضلُ أيضا لمن آثر الاقتصار على وجه في ختمة ما، أن ينتقل من وجه إلى آخر عند كل ختمة ليتذوق القرآن بجميع الأوجه، لأنها ثابتة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ربّ العزة جلَّ جلاله.

---

[105]- ومثال ذلك اختلاف القراء في الإتيان بالبسملة وتركها بين السور، فمنهم من يبسمل، ومنهم من يصل، ومنهم من جمع بينها وبين الوصل والسكت. وهذا الخلاف يدخل في الواجب، فمن قرأ برواية قالون وترك البسملة أخلَّ بالرواية لأنّ قالون يبسمل بين السورتين، ومن بسمل لحمزة بين السورتين أخلّ بالرواية لأنّه لا يبسمل.

[106]- النشر في القراءات العشر 200/2.

المطلب الثاني: مقاصد المقدم أداء:

ما من شيء شرعه الله إلا ومن ورائه مقاصد، لا سيما ما تعلق بكيفية أداء حروف الذكر، ومن خلال تأملي في ضوابط المقدم أداءً هديت إلى مقصدين جد مهمين، وهما: تيسير القراءة وتدبر القرآن الكريم.

المقصد الأول: تيسير قراءة القرآن الكريم، وهو ما يؤخذ من ضابط التخفيف، ومثاله: تقديم إسكان ميم الجمع عند قالون لخفته على اللسان.

قال الإمام مكي: وحُجّة مَن أسكن الميم التي للجمع في موضوع ما، لم يأت بعدها ساكن –وعليه أكثر القرّاء– أنّه آثر التخفيف [107].

ولقد أنزل الله كتابه ميسراً على القلوب والألسنة فقال: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدكِرِ ﴾ [القمر:17] أي: سهلناه للحفظ لما اشتمل عليه مِن حسن النظم وسلامة اللفظ، فهل من طالب حفظه ؟ وسهلناه للاتعاظ لما تضمنه من الوعد والوعيد، فهل من متعظ ..؟ [108].

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: " لولا أنّ الله تعالى يسره على لسان الآدميين ما استطاع أحدٌ من الخلق أن يتكلم بكلام الله " [109].

والتخفيف في الأداء يعين على التدبر، لتفرغ الفكر إلى التأمل في المعاني وهو المقصد الأساس من ترتيل القرآن.

المقصد الثاني: تدبر القرآن الكريم لاكتشاف أحكامه وأسراره وكنوزه، ومثال ذلك: همزة الوصل الواقعة بعد استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ آللهُ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُوْن ﴾ [النمل:61].

---

[107]- الكشف عن وجوه القراءات السبع 39/1، 40.

[108]- انظر: البحر المحيط لأبي حيان 40/10، 41، التفسير الكبير للرازي 43/29.

[109]- انظر: روح المعاني للآلوسي

فاتفق القرّاء على جواز الوجهين، الأول: الإبدال مع إشباع المد، والثاني: تسهيلها بين بين، والمقدم الإبدال وإشباع المد فيه مزيد تعظيم وتنزيه للذات الإلهية، ثم يردفه بوجه التسهيل الذي فيه معنى التيسير، فيجمع بين التعظيم والتيسير، ومن بالغ في تعظيم الله وتنزيهه يَسَّر أموره.

ومن هنا ندرك، أنّ للوجوه لأدائية أثراً كبيراً في التدبر وزيادة المعاني واطمئنان القلوب وخشوعها، وهو ما يجب أن نركز عليه ونحن نعلم قواعد الترتيل وأوجه الأداء، لأن المقصود من الترتيل كما قال الإمام الرازي: " حضور القلب وكمال المعرفة " [110]، وهو ما غفل عنه –مع كل أسف– بعض من اشتغل بعلم القراءات في زماننا ولم يبلغ درجة التحقيق، فطعن في بعض الأسانيد وردّ أوجها أدائية ثابتة صحيحة بحجة أنها من زيادات الشاطبية على التيسير، فجانب الصواب وخرج عن المقصود من تعدد تلك الأوجه.

ورحم الله الإمامَ حمزة الزيّات وقرّاء السلف الذي وظفوا الأوجه الأدائية ومراتب التلاوة في تدبر القرآن والتحقق به، لما ذكره الذهبي أن رجلا أتى سليم بن عيسى فقال: " يا أبا عيسى جئتك لأقرأ عليك القرآن بالتحقيق، فقال: يا ابن أخي شهدت حمزة وأتاه رجل في مثل هذا فبكى، وقال: يا ابن أخي، إنما التحقيق صونُ القرآن، فإن صنته فقد حققته، هذا هو التحقيق، فمضى الرجل ولم يقرأ عليه " [111] ؟!

[110]- التفسير الكبير 30.

[111]- معرفة القرّاء الكبار للذهبي 139/1.

الخاتمة:

ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، وهي:

أولا: أهم الضوابط التي اعتمدها أهل الغرب الإسلامي أحد عشر ضابطا، وهي:

1. ما يقتضيه نص القارئ أو الراوي أو من نقل عنه.
2. الرواية والتلقي لأن القراءة سنة متبعة.
3. المشهور وما عليه الأكثر.
4. ما جرى عليه العمل.
5. موافقة الرسم.
6. ما يقتضيه القياس.
7. مراعاة الأصل سواء كانت قاعدة أو ما يقابله من عارض.
8. اختيار أهل الأداء.
9. مراعاة التخفيف في القراءة.
10. ما رجحه أهل التحقيق عند الاختلاف.
11. تقدم الوجه في الذكر عند عدم النص.

ثانيا: عند تعارض أهل الأداء في التقديم والتأخير، يراعى الترتيب التسلسلي لتلك الضوابط غالبا.

ثالثا: الخلاف في المقدم أداء سواء حصل بين أهل الغرب أنفسهم أو بينهم وبين أهل المشرق، إنما يدخل في الخلاف الجائز لا الواجب، فكل كافٍ شافٍ لأنه مبني على التيسير، ويندب مراعاته من جهة الرواية.

رابعا: القصد من المقدم أداءً عند تعدد الأوجه، تيسيرُ قراءة القرآن على الألسن وتدبر آياته لاكتشاف أحكامه وأسراره وكنوزه، لأنّ المقصود من الترتيل حضور القلب وكمال المعرفة.

وهي مسألة بحاجة إلى مزيد بحث، وهو ما أوصي به.

والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

1-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري (ت833هـ) دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان.

2-جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني (ت444هـ) ت: محمد كمال عقيل، ط 1 (1420هـ - م1999) وقف الديانة التركي- أنقرة.

3-حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ت الدكتور أيمن رشدي سويد، ط2 (1436هـ - 2015م) دار النور للمكتبات – جدة.

4-الإقناع في القراءات السبع، ابن خلف الأنصاري (ابن الباذش) ت: د. عبد المجيد قطاش، جامعة أم القرى -مكة-.

5-الكافي لابن شريح الأندلسي، ت: محمد شرف، دار الصحابة طنطا (ط 2004)

6-اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (ت 656) ت: عبد الرزاق موسى، ط 1 (1426هـ - م2005) مكتبة الرشد، الرياض.

7-غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي (ت 1118 هـ)، ت: أحمد الشافعي الحفياني، ط3 / 2014م / دار الكتب العلمية- بيروت.

8-النجوم الطوالع عل الدرر اللوامع في أصل مقرأة الإمام نافع إبراهيم المارغني (ت 1349 هـ) المكتبة العتيقة تونس.

9-التيسير في القراءات السبع، أبو عمر الداني، ت: فريد بن عزوز ط2 (1438هـ - 2016م)، دار ابن كثير – دمشق.

10- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت 748هـ) ت بشار عوّاد وآخرون، ط1 (1404هـ - 1984م)

11- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء، د. علي محمد توفيق النحاس ط1 (1412هـ - 1991م) مكتبة الآداب – مصر

12- المقدم أداء عن القراء و تطبيقات ذلك في قراءة نافع من طريق الشاطبية، الأستاذ محمد سحيم، إشراف الدكتور محمد بوركاب، رسالة ماجستير نوقشت بقسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سنة 2007.

13- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، د مصطفى البغا- دارالعلوم الإنسانية –دمشق.

14- المصباح المنير، أحمد الفيومي، ط 1990 مكتبة لبنان- بيروت

15- الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية، سيف الدين الفضالي (ت1030) ت: عزة معيني ط 2010 مكتبة الرشد – الرياض.

16- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين أبو شامة المقدسي، ت : طيار قولاج، ط (1395هـ - 1975م) دار صادر- بيروت

17- حاشية التفتازاني على شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ط (1403هـ - 1983م) مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة.

18- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين بن الجزري ط (1400هـ- 1980م) دار الكتب العلمية- بيروت.

19- مسند الإمام أحمد، إشراف شعيب الأرنؤوط، ط1 (1418هـ-1997م) مؤسسة الرسالة- بيروت.

20- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ط1 (1334هـ) حيدر آباد- الهند.

21- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ت عبد السلام هاروون، ط1 (1411هـ -1991م) دار الجيل- لبنان.

22- لسان العرب لابن منظور، تعليق علي شيري ط1 (1401هـ- 1988م) دار إحياء التراث –بيروت.

23- عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، مصطفى الإزميري ت محمد جابر وآخرون، مكتبة الجندي.

24- الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب الكريم، محمد المتولي، ت خالد أبو الجود، ط 1 (1427هـ-2006م) دار الصحابة- مصر.

25- كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون المالكي ت: حمزة أبو فارس ط1 (1991م) دار الغرب الإسلامي- بيروت.

26- المعيار المعرب لأحمد الونشريسي (ت914)، إشراف د محمد حجي، ط (1401هـ-1981م) دار الفكر- بيروت.

27- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، ط (1417هـ - 1997م) دار الفكر- بيروت.

28- البهجة في شرح التحفة، أبو الحسن التّسولي ط2 (1370هـ-1951م) مطبعة بابي الحلبي – القاهرة.

29- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ت د. محيى الدين رمضان ط4 (1407_1978) مؤسسة الرسالة -بيروت